

أجندة الانتخابات في ليبيا الباحثة عن الاستقرار

العملية السياسية في ليبيا كما هو مخطط لها. وفي هذا السياق، كانت الانتخابات المقرر إجراؤها في 24 كانون أول/ ديسمبر من بين المواد الرئيسية على جدول أعمال قمة برلين الثانية التي عقدت في 23 حزيران/ يونيو 2021، ومنتدى الحوار السياسي الليبي في جنيف الذي انطلق في الأيام

الرئيسيتين في البلاد مثل طرابلس ومصراته، هو إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، ومنع فشل العملية الانتقالية. أما الأجندات الرئيسية التي تبرز في المقدمة في هذه المرحلة هي إنهاء جميع أنواع الانقسامات في ليبيا لاسيما بين الشرق والغرب، إضافة إلى إجراء انتخابات عادلة وحرّة في جميع أنحاء البلاد، وإنهاء وجود الجهات الفاعلة الأجنبية والمرتزقة الذين لم يتم دعوتهم من قبل حكومة الوفاق الوطني. وتماشيا مع هذه الأهداف، تواصل الحكومة الشرعية الليبية في طرابلس المعترف بها من قبل المجتمع الدولي فعاليتها، وهي من جهة تسعى لتجاوز الصعوبات الاقتصادية، ومن جهة أخرى تواصل اتخاذ موقف حازم بشأن إجراء الانتخابات المقررة في 24 كانون أول/ ديسمبر 2021.

البعد الإقليمي والدولي في مرحلة الانتخابات

إن من الأهمية البالغة بالنسبة للفاعلين المحليين والدوليين أيضا أن تجري الانتخابات في التاريخ المحدد لها وأن تواصل الجهات المدنية الفاعلة في البلاد تنافسها السياسي في أجواء ديمقراطية. وفي هذا الإطار، لوحظ أن أنشطة الفاعلين الدوليين قد ازدادت مؤخرا من أجل استمرار

إسماعيل نعمان تلجي

إن هدف الحكومة الشرعية والجهات السياسية الفاعلة لاسيما في المدينتين الرئيسيتين في البلاد مثل طرابلس ومصراته، هو إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، ومنع فشل العملية الانتقالية. أما الأجندات الرئيسية التي تبرز في المقدمة في هذه المرحلة هي إنهاء جميع أنواع الانقسامات في ليبيا لاسيما بين الشرق والغرب، إضافة إلى إجراء انتخابات عادلة وحرّة في جميع أنحاء البلاد



تمر العملية السياسية في ليبيا بمنعطف حرج. والرغبة الأساسية للشعب الليبي خلال هذه الفترة هي إنهاء أجواء عدم الوضوح في الرؤية التي أحدثتها الحرب ولا تزال تداعياتها على الساحة، إضافة إلى تحقيق الاستقرار الدائم في البلاد. إن هدف الحكومة الشرعية والجهات السياسية الفاعلة لاسيما في المدينتين



بدعوة الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية التي قد تشكل تهديدا للعملية الانتخابية من أجل إنهاء السياسات التي قد يتبعونها في هذا الاتجاه، وأن تقدم الدعم من أجل أن تصبح الجهات الفاعلة السياسية المدنية العناصر الأساسية في هذا المشهد السياسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن إجبار الجهات العسكرية التي تعمل في ليبيا على أرضية غير شرعية وتسعى لتحقيق مكاسب سياسية مثل روسيا، على التخلي عن مواقفها، هو أحد الاحتياجات الهامة للغاية لتحقيق الاستقرار في البلاد.

ديسمبر/ كانون الأول في وقتها المناسب، وعليهم اتخاذ جميع أنواع الخطوات من أجل تهيئة الأرضية اللازمة لإجراء انتخابات عادلة ونزيهة. وعلى الرغم من عدم إمكانية الحصول على نتائج جليّة لإزالة حالة عدم الوضوح الحالية على الساحة فيما يتعلق بالانتخابات، إلا أن مؤتمر برلين مهم لاسيما من حيث إظهار الموقف الحازم للأطراف الفاعلة الغربية حول إجراء الانتخابات في الوقت المناسب لها في ليبيا. وفي هذه المرحلة، من الأهمية البالغة أن تقوم الجهات الفاعلة مثل ألمانيا وفرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية

الأخيرة من شهر حزيران/ يونيو الماضي. وفي الوقت الذي شاركت فيه العديد من الدول بشكل مباشر أو غير مباشر في العملية السياسية في ليبيا في المرحلة الثانية من المؤتمرات التي عقدت في برلين بمبادرة من الأمم المتحدة وألمانيا، شكّلت مرحلة الذهاب للانتخابات والوضع الأمني في البلاد والإصلاحات الاقتصادية الأجنحة، الرئيسية في قمة برلين وبالفعل، تم التأكيد في الإعلان الختامي لـ 58 مادة عقب الاجتماع على ضرورة أن يتخذ جميع الفاعلين السياسيين موقفا بّناء تجاه الانتخابات المقررة إجراؤها في 24



النقاشات الداخلية حول مرحلة الانتخابات

عقدت اللجنة الاستشارية لمنتدى الحوار السياسي الليبي اجتماعا في 28 حزيران/ يونيو لإعداد الأراضية الدستورية للانتخابات التي ستجرى في 24 كانون أول/ ديسمبر. وقال الممثل الخاص للأمم المتحدة في ليبيا يان كوبيتش خلال كلمته في اجتماعات جنيف التي بحثت عن حل المناقشات الجارية منذ فترة طويلة حول مرحلة الانتخابات، إنه يجب تحديد الأسس الدستورية للانتخابات بحلول 1 تموز/ يوليو، وأشار إلى أنه لم يبق سوى 179 يوما على الانتخابات. ودكر كوبيتش أنه من الضروري المضي قدما في إطار خارطة الطريق التي حددها منتدى الحوار السياسي الليبي، ودعا إلى تخلي أعضاء منتدى الحوار السياسي الليبي عن بعض آرائهم واتخاذ الخطوات اللازمة من أجل إنهاء المفاوضات بشكل إيجابي. وعلى الرغم من أن المحادثات استغرقت وقتا أطول من المخطط لها، إلا أنها مهمة من حيث إظهار الإرادة لتحديد خارطة الطريق السياسية في ليبيا.

المحادثات التي جرت في جنيف تتعلق بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي هي محور المناقشات في ليبيا. وكانت المناقشات بشأن إجراء الاستفتاء الدستوري قبل الانتخابات وما إذا كانت الانتخابات مباشرة تعتمد على أرضية برلمانية من بين الموضوعات المتفرعة من النقاط الرئيسية التي تمت مناقشتها في المفاوضات. وخلال الاجتماعات التي جرت في تونس في

تشرين ثاني/ نوفمبر 2020، تم وضع معايير محددة لإجراء الانتخابات في ليبيا. وفي هذا السياق، كانت المعايير التي يجب أن يستوفيها المرشحون للانتخابات والموعود المحدد للانتخابات من بين القضايا الرئيسية التي تمت مناقشتها في تونس. وكان السبب الرئيسي لمن طالبوا بانتخابات على أرضية برلمانية، هو أن هناك احتمال فوز رئيس وزراء لا يحظى بشعبية بين الناس ويتعارض مع قيم ثورة شباط/ فبراير، في حال إجراء الانتخابات على المستوى الشعبي. وفي هذا السياق، فإنه سيحق لحفتر وأنصاره تأييد كافة المرشحين في انتخابات 24 كانون أول/ ديسمبر دون أي عائق. إن حقيقة أن حفتر الذي يسيطر على ثلثي الأراضي الليبية مواطن أمريكي، يجعل حفتر اللاعب الرئيسي في المناقشات الدستورية الحالية في مناقشات الترشح المحتملة. جدير بالذكر أنه خلال المفاوضات التي تجري منذ فترة طويلة حول معايير الترشح، شدد عبد الله عثمان عضو منتدى الحوار السياسي الليبي على ضرورة أن يكون مرشح رئاسة الوزراء ليبيا ومسلما، وأشار إلى أن المرشح يجب ألا يكون محكوما بأي جرم.

وفي ضوء هذه التطورات، تواصل تركيا دعمها لحكومة الوحدة الوطنية والمرحلة السياسية الحالية، بعيدا عن جميع مناقشات "القوى الأجنبية". حيث أعرب المسؤولون الأتراك خلال مؤتمر برلين الثاني الذي انعقد في 23 حزيران/ يونيو، عن دعمهم لعملية المصالحة الوطنية وتوحيد مؤسسات الدولة في ليبيا،

ويعتبر المسؤولون الأتراك مناخ السلام والاستقرار في ليبيا لصالحهم. يشار إلى أن تركيا التي أبرمت اتفاقية تحديد مناطق الصلاحيات البحرية وعددا من الاتفاقيات الأمنية مع حكومة فائز السراج في كانون أول/ ديسمبر 2019، وانخرطت في الأزمة الليبية انطلاقا من هذه الاتفاقيات وغيرت الموازين على الأرض لصالح الحكومة الشرعية، تدعم انتخابات 24 كانون أول/ ديسمبر وعملية التحول الديمقراطي في ليبيا بكافة إمكاناتها.

دور وأهمية تركيا في هذه المرحلة

قال وزير الخارجية مولود جاويش أوغلو خلال حديثه في مؤتمر برلين، إنهم سيواصلون دعم سلام ليبيا وأمنها واستقرارها وسيادتها. جدير بالذكر أن الحكومة التركية رحبت بشخصيات الحكومة الانتقالية، ومن خلال الزيارات المتبادلة أظهرت أنها على علاقات دبلوماسية وثيقة مع حكومة الوحدة الوطنية، كما أنها تبنت موقفا شاملا من أجل تحقيق الاستقرار والسلام في ليبيا، كما فعلت في الماضي. وفي هذا السياق، فإن تركيا التي رفضت بإصرار أن يكون لها نفس وضع المرتزقة غير الشرعيين في البلاد لاسيما في نقاشات "القوى الأجنبية" التي برزت مؤخرا، قامت أيضا بتوضيح البند الخامس في الإعلان الختامي لمؤتمر برلين. ويمكن القول إن اعتبار القوات التركية التي رحبت بها حكومة عبد الحميد الدبيبة وأغلبية السكان المحليين في المحافل الدولية عقبة أمام

من الكعكة في الفترة الجديدة وتحقيق التوازن أمام النفوذ المتصاعد لتركيا. يمكن القول إنه ليس من الصعب التكهن بأن حفتر سيحصل على دعم محتمل من الإمارات في الفترة المقبلة، في ردود الفعل التي سيظهرها على المستوى المحلي في الأزمات التي قد تنشأ بين حكومة الوحدة الوطنية ومجلس النواب، بشأن الميزانية والإطار الدستوري للانتخابات. وبنفس الشكل، من المعروف أن مرتزقة فاغر الروس لا يزالون نشطين على الأرض. حيث تقوم وحدات فاغر المتمركزة على خط سرت والجفرة وتعتبر من أهم حلفاء حفتر، بإجراء محادثات من أجل الحصول على دعم القبائل في جنوب البلاد، وهي تشكل تهديدا أمنيا كبيرا للسكان الأصليين في جميع أنحاء البلاد.

في النتيجة، إن أحد أهم عناصر ضمان الاستقرار السياسي في ليبيا، هو إجراء الانتخابات الشفافة والحرّة المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر/كانون الأول. كما أن استثمار الانتخابات لإبعاد الفاعلين الذين يتسببون في حالة عدم الاستقرار في البلاد والذين لهم يد في استمرار الخلافات من المشهد السياسي، ولهيمنة الشخصيات الموجودة في سياسة الدولة بأجندة بناءة على العمليات السياسية، أمر يحمل أهمية مصيرية فيما يتعلق بالحفاظ على وحدة أراضي ليبيا وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. ■

إسماعيل نعمان تلجي: أكاديمي من تركيا، أستاذ مشارك دكتور في قسم العلاقات الدولية بجامعة صقاريا، نائب رئيس مركز أورسام.



الأمم المتحدة في ليبيا دورا فعالا. مما لا شك فيه، أن هذا الوضع يزج خليفة حفتر الذي يسيطر على الجزء الشرقي من البلاد. وفي كلمة ألقاها في أيار/مايو الماضي في بنغازي، بمناسبة إحياء ذكرى عملية "الكرامة" التي انطلقت في عام 2014، قال المتحدث العسكري باسم الجيش الوطني الليبي أحمد المسماري إن الحرب لم تنته بعد، وإنهم فقط منحوا فرصة لفترة من الوقت من أجل الحوار السياسي. إضافة إلى ذلك، فإن تصريحات خليفة حفتر بأن "غزو طرابلس كان محاولة مشروعة، ونحن مستعدون لفعل الشيء نفسه مرة أخرى إذا لم يتم تشكيل مشهد سياسي يتم الاتفاق عليها"، تثير بعض المخاوف المستقبلية.

وبسبب المصالح الاقتصادية والسياسية المختلفة، تهدف الجهات الفاعلة غير الإقليمية مثل الإمارات العربية المتحدة وفرنسا اللتان تعتبران من بين مؤيدي حفتر، إلى تطوير علاقات وثيقة مع الحكومة المؤقتة التي تولت السلطة في مارس/آذار، من أجل الحصول على حصة

انتخابات 24 كانون أول/ديسمبر، حجة ليس لها مقابل ولا معنى لها في الساحة الليبية. وفي هذا الإطار، يمكن القول إن تركيا بصفتها جهة فاعلة تحاول التقارب مع جميع الأطراف على قدم المساواة منذ انتخابات 2012 بغض النظر عن كونهم من الشرق أو الغرب، ترغب بشكل كبير في إتمام العملية الدستورية وإجراء انتخابات عامة في ليبيا.

وإضافة إلى ذلك، فإن أحد المواضيع الهامة التي يتم مناقشتها هو مدى تمكن قوات الأمن الليبية الهشة من توفير أمن صناديق الاقتراع أثناء الانتخابات. وكما رأينا في الماضي، فإن حفتر وما يسمى بالجيش الوطني الليبي يترقبون أي احتمال لتعطيل أو تأخير العملية الانتخابية، ويرون أن هذا السيناريو مصيري من أجل وجودهم السياسي والعسكري. حتى أن وقف إطلاق النار الذي حققته اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في تشرين أول/أكتوبر 2020 دفع حفتر وبالتالي الخيارات العسكرية إلى خارج الطاولة، ما مهد الطريق لمفاوضات سياسية لعبت فيها بعثة